عن التنوين الذي كان في الواحد قبل تثنية وهذا مذهب ابن
كيسان واستدل بحذفها للاضافة كما يحذف التنوين لها
وعند غيره تهامع الالف واللام بانهما قويت بالحركة فبعد
الحذف واورد عليه نحو حبلى بان ضرورة انه لم يكن فيه تنوين
حتى يعوض عنه واجيب عنه بانه فيه تنوينا مقدرا كما
كل ما لا ينصرف وفيه نظر اسلفناه في باب التصغير او عن الحركة
التي كانت في الواحد فذهبت عند دخول الالف والياء وهذا
الزجاج قال ان التنوين تثبت مع الالف واللام فلو كانت عوض
من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي ٢ اما دخل للتنوين فيها
واعتذر في عن حذفها للاضافة بانها جاز باكرة والاضافة زيادة
الجمع بين زيادتين ورد بقيام الحرف مقام الحركة كانت قبل اضافة
اي التعويض او عن كليهما اي عن حركة الواحد وتنوينه معا
وهو مذهب ابن ولاد ورأي علي وابن طاهر قالوا الوجود حتى
للحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة وبرده عا
ولم يرتض ابن مالك شيئا من هذه الاقوال بل قال انما دخلت النون
لدفع توهم الازدواج في نحو الخوارزان تثنية الخوارزي في لغة فان
النون لو لم تزد هنا لتوهم ان الكلمة مفردة ٢ اختتام

ما لم يوجد فيها هذا التوهم على ما وجد فيه يجري الباب
على هذين واحد ليدل متعلق يلحق اي ليدل الالحاق على ان
معنا مثلة من جنسها والمراد بالجنس هنا ما وضع صالحا
٢ الكثرة من فرد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع فدخل
نحو بيضين ٢ انسان وفرس وان اختلفت الماهيتان
فان الجامع بينهما في نظر الواضع صفة البياض لا نفس
الماهية ونحو الزيدين ولم اختلف الواضعان فان
الجامع بينهما المنظور اليه لكل واضع صوكون الذات
متغيرة عن غيرها بهذا الاسم ونبه المؤلف بهذا القيد
على انه ٢ يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلوليه
المختلفين فلا يصح ان يقال قرآن لطهر وحيض
وعينان للباصرة والذهب مثلا وفي ذلك خلاف
فقد اجاز ابن الانباري واختاره ابن مالك بشرط
امن اللبس على ما صرح به في شرح الكافية والشافية
قال ٢ انه اخذ في عود الضمير على معنيي المشترك
المختلفين عند فقد الالتباس كقولك عندي عين
منقودة وعين موروقة اتحدهما للبضيف فلما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)